Journal of Al-Farahidi's Arts, No: 63: 69-104
Doi: https://doi.org/10.25130/jfa.17.63.4

P-ISSN : 2074-9554 | E-ISSN: 2663-811
Journal of Al-Farahidi's Arts
available online at : fja.tu.edu.iq/index.php/fja
Tikrit University
J.F.A
Journal of Al-Frahedis

Sentence Structure and Its Types in the Book Mirqāt al-Mafātīḥ Sharḥ Mishkāt al-Maṣābīḥ by ʿAlī ibn Sulṭān Muḥammad al-Qārī (d. 1014 AH)

Asst. Prof. Dr. Abeer Tariq Dhahir Al-Hasood
Asst. Prof. Dr. Rafe' Abdullah Malu
E-Mail: Abeer.t.d@uomosul.edu.iq

Keywords:
Sentence Structure
Sentence Structure and Its Types
The Book Mirqāt al-Mafātīḥ

Article history:

Received	10/9/2025
Received in revised form	19/10/2025
Accepted	6/12/2025
Available online	30/12/2025

E-mail Jaa@ tu.edu.iq

©THIS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CCBY LICENSE
http:// creativecommons.org/licenses/by/4.0

A B S T R A C T

The book Mirqāt al-Mafātīḥ Sharḥ Mishkāt al-Maṣābīḥ by ʿAlī ibn Sulṭān al-Qārī (d. 1014 AH) was selected for this study because it represents a comprehensive and complete compilation of noble Prophetic traditions. Such a source offers the researcher a sense of confidence, assurance, and certainty that the work being undertaken is academically sound and capable of producing reliable and definitive results upon which one can depend.

Upon my initial reading of the book, I found it rich and abundant with syntactic material that directly relates to grammar and its connection to meaning, as well as the role of syntactic analysis in understanding the hadith and elucidating its significance.

This study aims to shed light on sentence structure in the Prophetic tradition and its various types. The first section addresses sentence construction, examining predication (isnād) and pronoun reference, while the second section explores the different types of sentences.

.Understanding the meanings of the noble Prophetic traditions (ahadith) and interpreting them accurately has a significant impact on determining the structure and type of sentences. This is evident in the Prophet's (PBUH) hadith: "The believer to another believer is like a building whose different parts enforce each other." Then he interlaced his fingers. Al-Qārī explained that interpreting the sentence "enforces each other" (yashuddu baʿḍuhu baʿḍan) as an independent clause (isti'nāf) is more evident than interpreting it as a circumstantial phrase (ḥāl) or an adjective (ṣifah), as this better conveys the intended comparison between believers. The Prophet (PBUH) physically demonstrated this meaning by interlacing his noble fingers, thereby reinforcing this image in the mind of the recipient.

بناء الجملة وأنواعها في كتاب مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لعلي بن سلطان محمد القاري (ت١٠١٤هـ)

أ.م.دعبير طارق ظاهر الحاصود أ.م.د رافع عبدالله مالو
جامعه الموصل/ كليه التربية للبنات / قسم اللغة العربية

المستخلص:

لقد وقع اختيار كتاب مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لعلي بن سلطان القاري (ت ١٠١٤هـ)، لإن إقامة الدراسة على كتاب كامل جامع للأحاديث الشريفة تشعر الباحث بالأطمئنان والثقة واليقين بأنه يقوم بعمل علمي متين يمكن أن ينتهي إلى نتائج ثابتة، يطمئن المرء إليها، ويمكن الاعتماد عليها.وبعد قراءتي الأولى للكتاب وجدته مكتنزاً زاخراً بالمادة النحوية التي تعنى بالنحو مرتبطاً بالمعنى، وأثر التوجيه النحوي في فهم الحديث وبيان معناه. جاء هذا البحث ليسلط الضوء على بناء الجملة في الحديث الشريف وأنواعها، نهض المبحث الأول منه ببناء الجملة، فدرس الإسناد وعود الضمير، والمبحث الثاني في أنواعها

لقد كان لفهم الأحاديث الشريفة وتحديد معناها أثر في توجيه الجمل وبيان نوعها، كما في حديثه: (المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً، ثم شبّك بين أصابعه). إذ بيّن القاري أن توجيه جملة (يشد بعضه بعضاً على الإستئناف أظهر من الحال أو الصفة، لبيان وجه الشبه بين المؤمنين، وجسد هذا القول بتشبيكه بين أصابعه الشريفة لترسيخ هذه الصورة في ذهن المتلقي.

الكلمات المفتاحية : بناء الجملة –بناء الحملة وأنواعها –كتاب مرقاة

المقدمة

الحمد لله الذي جعل الحمد أول آيةٍ في كتاب رحمته، وآخر دعاء أهل جنتهِ، والصلاة والسلام على خير الخلائق، محمد الذي جاء بأفضل الطرائق وهدى لأقوم المناهج، وبعد:

فإنّ لله سبحانه وتعالى عليَّ نعماً كثيرة لا تُعد ولا تحصى، ومن أجلّها نعمة الإشتغال بالحديث الشريف، الذي يمثل قمة الفصاحة بعد القرآن الكريم، ويجسّد أطايب الكلام وأنقاه، فهو التعبير الفني المقصود، والينبوع الفيّاض لكلام العرب، المتميز بحسن بيانه وعلو فصاحته وسموّ بلاغته. فالحمد لله الذي شرّفني بهذهِ الدراسة وشرح لها صدري.

لقد وقع اختيار كتاب: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لعلي بن سلطان القاري (ت 1014 هـ)، لإن إقامة الدراسة على كتاب كامل جامع للأحاديث الشريفة تشعر الباحث بالأطمئنان والثقة واليقين بأنه يقوم بعمل علمي متين يمكن أن ينتهي إلى نتائج ثابتة، يطمئن المرء إليها، ويمكن الاعتماد عليها.

وبعد قراءتي الأولى للكتاب وجدته مكتنزاً زاخراً بالمادة النحوية التي تُعنى بالنحو مرتبطاً بالمعنى، وأثر التوجيه النحوي في فهم الحديث وبيان معناه.

جاء هذا البحث ليسلط الضوء على بناء الجملة في الحديث الشريف وأنواعها، نهض المبحث الأول منه ببناء الجملة، فدرس الإسناد وعود الضمير، والمبحث الثاني في أنواعها.

اللهم إن أصبت فمن فضلك، وإن أخطأت فمن نفسي، وكلُّ ابن آدم خطّاء.

المبحث الأول

بناء الجملة

أ. الإسناد

الجملة: الجيم والميم واللام أصلان، أحدهما: حُسْن، الذي هو نقيض القبح، والآخر: تجمّع وعِظَمُ خَلْقَ[1]، وأجمل الشيء: جمعه عن تفرقة[2].

وأمّا في الاصطلاح فهي الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد، إذ هي وسيلة نقل ما يجول في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع[3]. وقيل: هي المركب المتضمن علاقة إسنادية أو أكثر، مشروطاً فيها الافادة المعنوية[4].

"والإسناد في عرف النحاة: عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة، أي: على وجه يحسن السكوت عليه. وفي اللغة: إضافة الشيء إلى نفسه"[5].

تقوم بنية الجملة في العربية على وظيفتين هما الدعامة الأصلية في الجملة وقد سماها سيبويه[6] المسند والمسند إليه وعرفهما بأنهما "ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه – يعني الخبر–، وهو قولك: عبدالله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهب عبدالله، فلا بدّ للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بُدٌّ من الآخر في الابتداء".

وهذا ما عبّر عنه ابن يعيش[7] بقوله: "إن التركيب الذي ينعقد به الكلام لا يحصل إلا من اسمين... أو من فعل واسم...، ولا يتأتى ذلك من فعلين، لأن الفعل نفسه خبر، ولا يفيد حتى تسنده إلى محدث عنه، ولا يتأتى من فعل وحرف، ولا حرف واسم، لأن الحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل، فهو كالجزء منهما، وجزء الشيء لا ينعقد مع غيره كلاماً، ولم يُفدْ الحرف مع الاسم إلا في موطن واحد، وهو النداء خاصة، وذلك لنيابة الحرف فيه عن الفعل، ولذلك ساغت فيه الإمالة".

ينظر النحاة إلى المسند والمسند إليه على انهما عماد الجملة، ولذلك اطلقوا عليهما مصطلح "العمد"، "لأنها اللوازم للجملة، والعمدة فيها، والتي لا تخلو منها، وما عداها فضلة يستقل الكلام دونها". وهذا لا يعني التقليل من شأن هذه المكملات أو دورها في الكلام، ولكن المقصود أن هذه المكملات ليست طرفاً في الاسناد الأصلي. قال د. محمد حماسة عبداللطيف[8]: "ولعل الأولى هنا أن يقال: مقيدات الحدث".

فحين تحلل الكلام في كل لغة ترى أنه يمكن أن ينقسم إلى كتل يفيد كل منها معنى قد يكتفي به السامع ويطمئن إليه، وتشتمل كل كتلة منها في غالب الأحيان على المسند والمسند إليه وحدهما[9].

وقد صُنفت أنواع الجمل في العربية بناء على فكرة الاسناد إلى نوعين رئيسين: الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، وأمكن بسهولة رد كل النماذج الأخرى إلى هذين النوعين[10].

فالجملة تنقسم عند النحاة بحسب الاعتبارات التي ينظر إليها، فبالنظر إلى الاسم والفعل تنقسم إلى اسمية وفعلية وهذا التقسيم هو الاشيع عند الدارسين المحدثين[11]، ومن حيث احتمالها للصدق والكذب إلى خبرية وإنشائية، وبالنظر إلى النفي والاثبات إلى مثبتة ومنفية، ومن حيث محلها الاعرابي إلى جمل ذوات محل إعرابي وأُخر لا محل لها من الإعراب[12].

أمّا مصطلح الجملة البسيطة فهي الجملة القائمة برأسها المكونة من (الفعل + الفاعل) (المبتدأ + الخبر) فلا تتصل بغيرها اتصالاً إسنادياً، أي لا توجد جملة أخرى قائمة بوظيفة ما فيها. ومصطلح الجملة المركبة وهي التي تدخل في عناصرها جملة أخرى تقوم بوظيفة ما في بنائها[13].

وتسمية الجملة الكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة، نحو: زيد قائم أبوه، وزيد أبوه قائم، والصغرى: هي المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر بها في المثالين[14].

فعلاقة الارتباط بطريقة الاسناد هي بؤرة الجملة أو نواتها، بل هي وحدها كافية لتكوين الجملة في صورتها البسيطة. وتكون توسعة الجملة البسيطة بإنشاء علاقات ارتباط أخرى، واصطناع علاقات ربط، وذلك خاضع لسياق المقام، ولغرض المتكلم من نظْم الجملة، وكلّما أنشأ المتكلم علاقات ارتباط وعلاقات ربط في الجملة زيادة على نواة الاسناد كان ذلك زيادة في الفائدة. ولا يعني هذا أن تلك الفائدة تصبح منفصلة عن فائدة الاسناد، وإنما يعني أن المعنى المستفاد من الجملة بعد الزيادة يصير غير المعنى المستفاد من النواة الاسنادية وحدها[15].

ومن المفيد أن نعطي تعريفاً موجزاً للارتباط: فهو العلاقة النحوية الوثيقة بين أجزاء الكلام، وتكون هذه العلاقة بلا وساطة لفظية، فهي اشبه بعلاقة الشيء بنفسه.

والربط: علاقة تصطنعها اللغة بطريق اللفظ، وتستعمل فيها أداة لفظية أو ضمير بارز لأمن اللبس في فهم الارتباط والانفصال. ويعني هذا أن الارتباط قرينة معنوية، وأن الربط قرينة لفظية[16].

يمتاز الحديث النبوي الشريف بأن الجملة فيه ممتدة متفرعة تتداخل فيها أنماط الجمل، فقد يبدأ الحديث بمبتدأ، ثم تتفرع فيه الجملة من اسمية إلى إنشائية إلى شرطية إلى فعلية حسب مقتضيات الموقف الاجتماعي، وطبيعة الموضوع الذي يدور حوله الحديث.

وهذا التعدد في أنماط التركيب اللغوي في أثناء الحديث الواحد، يكاد يتمثل في معظم الأحاديث الشريفة، ماعدا تلك التي تتسم بالايجاز الشديد، وبخاصة ما كان منه في جملة الجواب، فهذا التعدد في البنية التركيبية لجملة الحديث سمة واضحة فيه. فهو ليس تعبيراً مباشراً عن معنى محدد، في جملة محدودة لا تمثل موقفاً، ولا تصور حياة فعلية. فالجملة تتشكل فيه حسب مقتضيات الموقف أو مقتضيات الحكم التشريعي[17].

فالاحاديث الشريفة تفيض بالحياة والحركة والروح، فإنها صورة من الحياة الناطقة، وليست أحاديث مكتوبة مروية في أوراق وصحائف فحسب، فتراكيبه حية نابضة بالحرارة تفيض بالمشاعر الإنسانية.

إن تحليل دلالة الجملة يقصد به تعيين ما تتضمنه الجملة الواحدة من مؤلفات مباشرة أو ما تتضمنه العبارة من جمل عدة تسهم كلها في أداء المعنى، من تعبير بالجمل الاسمية أو الفعلية الخبرية أو الإنشائية وتلوين الخطاب والعدول بما يتناسب مع السياق والموقف. وهو ما يعرف بعلم الدلالة التركيبي[18].

وهذا ما سنتناوله في عرضنا للأحاديث الشريفة الآتية:

ففي الحديث المروي عن أنس، قال: **(دخل النبي (ﷺ) على شاب وهو في الموت، فقال: ((كيف تجدُك؟)) قال: أرجو الله يا رسولَ الله! وإني أخاف ذنوبي. فقال رسول الله (ﷺ): ((لايجتمعان في قلب عبدٍ في مثل هذا الموطن، إلا اعطاهُ اللهُ ما يرجو وآمنه ممّا يخافُ)).**

بين القاري[19] أن قوله (أرجو الله) أي: أجدني أرجو رحمته يا رسول الله (وإني) أي مع هذا (أخاف ذنوبي)، فعلّق الرجاء بالله والخوف بالذنب. وأشار بالفعلية إلى أن الرجاء حدث عند السياق، وبالاسمية والتأكيد بـ(أن) إلى أن خوفه كان مستمراً محققاً.

وإلى هذا التوجيه ذهب المباركفوري[20].

ذُكر أن الجملة الاسمية تدل على الثبوت والجملة الفعلية تدل على الحدوث[21].

والحقيقة أن الاسم يدل على الثبوت والفعل يدل على الحدوث والتجدد فـ(منطلق) يدل على الثبوت و(ينطلق) يدل على الحدوث والتجدد، و(يتفقه) يدل على الحدوث و(متفقه) يدل على الثبوت، وقولك (هو خطيب) و(هو متعلم) و(هو حافظ) يدل على الثبوت. وقولك (هو يخطب) و(هو يتعلم) و(هو يحفظ) يدل على الحدوث[22].

"فإذا قلت زيد طويل وعمر قصير لم يصلح مكانه يطول ويقصر، وإنما تقول يطول ويقصر إذا كان الحديث عن شيء يزيد وينمو، كالشجر والنبات والصبي ونحو ذلك مما يتجدد فيه الطول، أو يحدث فيه القصر، فأما وأنت تحدّث عن هيئة ثابتة وعن شيءٍ قد استقر طوله فلا يصلح فيه إلا الاسم"[23].

قال أبو البقاء الكفوي[24]: "الجملة الاسمية موضوعة للاخبار بثبوت المسند للمسند إليه بلا دلالة على تجدد أو استمرار. وإذا كان خبرها اسماً فقد يقصد به الدوام والاستمرار الثبوتي بمعونة القرائن. وإذا كان خبرها مضارعاً فقد يفيد استمراراً تجددياً إذ لم يوجد داعٍ إلى الدوام. فليس كل جملة أسمية مفيدة للدوام.

والجملة الفعلية موضوعة لإحداث الحدث في الماضي، أو الحال، فتدل على تجدد سابق أو حاضر. وقد يستعمل المضارع للاستمرار بلا ملاحظة التجدد في مقام خطابي يناسبه".

فرجاء الشاب في الحديث الشريف يدل على الحدوث والتجدد بدلالة فعله المضارع، وكذلك خوفه مؤكداً بأن.

وجاء في الحديث المروي عن ابن عباس، قال: قال رسول الله (ﷺ): **(البسُوا من ثيابكم البياضَ، فإنها من خير ثيابكم، وكفِّنوا فيها موتاكم، ومن خير أكحالِكم الإثمد، فإنه يُنبت الشعرَ ويَجلو البصر).**

قال القاري[25] نقلاً عن الطيبي[26]: "وإنما ابرز الأول في صورة الأمر، اهتماماً بشأنه وإنه من السنة المندوب إليها، وأخبر عن الثاني للإيذان بأنه من خير دأب الناس وعادتهم، وجمع بينهما المناسبة الزينة يتزين بهما المتميزون من الصلحاء".

ووجه المناوي[27] قوله (ﷺ): (خير اكحالكم الاثمد) بأنه عطف على (البسوا) وأبرز الأول في صورة الأمر اهتماماً بشأنه وإنه سنة مؤكدة.

فعبّر عن لبس البياض بالجملة الفعلية بفعل الأمر، وعبر عن خيرية الكحل الإثمد بالخبرية.

وجاء العدول من الجملة الفعلية إلى الاسمية للتأكيد في الحديث المروي عن أبي هريرة، قال: **(وكَّلني رسول الله (ﷺ) بحفظ زكاة رمضان، فأتاني آتٍ، فجعل يحثو من الطعام، فأخذتُهُ، وقلت: لارفعنَّكَ إلى رسول الله (ﷺ) قال: إني محتاج، وعليّ عيال، ولي حاجَة شديدة، قال: فخلَّيتُ عنه. فاصبحتُ، فقال النبي (ﷺ): ((يا ابا هريرة، ما فعل أسيرُك البارحة؟)) قلت: يا رسول الله! شكا حاجةً شديدةً وعيالاً فرحِمتُه، فخلّيت سبيله. قال: أما إنّه قد كَذَبك وسيعود))... فقلت: لارفعنّك إلى رسول الله (ﷺ)، وهذا آخرُ ثلاث مرات إنّك تزعم لا تعود ثم تعود. قال: دعني أعلمك كلمات ينفعك الله بها: إذا أويت إلى فراشك فاقرأ آية الكرسي: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ﴾، حتى تختم الآية، فإنك لن يزال عليك من الله حافظ، ولا يقربَنَّك شيطانٌ حتى تصبح، فخلّيت سبيله، فأصبحت، فقال لي رسول الله (ﷺ): ((ما فعل اسيرك؟)) قلت: زعم أنّه يعلّمني كلمات ينفعني اللهُ بها. قال: ((أمّا إنه صدقك، وهو كذوب. وتعلم من تخاطب منذ ثلاث ليالٍ؟)) قلت: لا. قال: ((ذاك شيطان)).**

بين القاري[28] ان قوله: (ذاك شيطان) بالتنوين مرفوعاً وإن كان مقتضى الظاهر ان يكون بالنصب لأن السؤال في قوله من تخاطب عن المفعول، فالعدول إلى الجملة الاسمية وتشخيصه باسم الاشارة لمزيد التعيين ودوام الاحتراز عن كيده ومكره. وقد استمد هذا التوجيه من الطيبي[29].

قد وقف العيني[30] والعسقلاني[31] عند هذا الحديث ولم يشيرا إلى العدول.

قد يكون الاسم أو الفعل غير مذكور فيكون حكمه كما لو كان مذكوراً من الدلالة على الثبوت أو الحدوث، فيدل الكلام على المحذوف بقرينة المقال وذلك كأن تقول: من اكرمت؟ فيقول لك: محمداً، والتقدير: أكرمت محمداً. فتكون الدلالة على الحدوث والثبوت بحسب المقدر سواء كان الاسم مرفوعاً أو منصوباً.

فتقدر للاسم المنصوب فعلاً، وللمرفوع اسماً، أو ما يقتضي تتمة الكلام، فيكون المرفوع جزءاً من جملة اسمية والمنصوب جزءاً من جملة فعلية[32]، كما في قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ سَلَـٰمًا ۖ قَالَ سَلَـٰمٌ﴾ [هود: 69]. فقد حيّوه بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث وحياهم بالجملة الاسمية الدلة على الثبوت فردّ التحية بخير منها[33].

ثم قد يُعدل من النصب إلى الرفع فتتحول الجملة من فعلية إلى اسمية فتكون دالة على الثبوت والدوام.

فكان العدول في الحديث الشريف من النصب (شيطاناً) مفعولاً إلى الجملة الاسمية الدالة على الثبوت للتحذير من مكره وكيده. وزاد تأكيده بتعيينه باسم الاشارة.

فللوصف باسم الاشارة مزية يلمسها الذوق؛ لأنه يجسم المعاني المعقولة وينقلها إلى حيز الموضوع، تحت البصر بتوجيه السامع إليه، بتمييزه أكمل التمييز تجسيماً وإظهاراً في صورة المنظور والمشار إليه تحذيراً من التبديل أو التحريف أو الخلط فيه بفعل الدواعي والأحداث[34].

فالتعبير باسم الاشارة تنبثق عنه أكثر من دلالة، منها التحديد بتمييز المشار إليه من جهة، وربط المتلقي بالسياق[35].

وفي الحديث المروي عن سالم، عن أبيه، قال: **قال رسول الله (ﷺ): (من أخذ من الأرض شيئاً بغير حقه، خُسف به يوم القيامة إلى سبع أرضين).**

قوله (خسف به) أي بذلك الشيء الذي أخذه من الأرض بغير حق، وأنه يخسف به بعد موته أو في حشره، ولكن بعد أن ينقل جميع ما أخذه إلى سبع أرضين، ويجعل كله في عنقه طوقاً، ثم يخسف به[36].

فبين القاري[37] أن جملة (خُسف به) إخبار أو انشاء بمعنى الدعاء، وأختار الإخبار لظهوره، لقوله: **(يوم القيامة إلى سبع أرضين).**

فكان السياق هو الحكم في ترجيح الإخبار.

ووجه المناوي[38] الجملة على الاخبار واحتمل كونها إنشاء.

إن الفعل الذي ذكر بصيغة الماضي لا يختص الجزاء المذكور بعده بما وقع منه قبل اخباره (ﷺ) به، فالحكم منسحب على الحاضر والمستقبل، ومعنى هذا أن مدلوله الزمني غير مقصود، فهو مطلق من المضي مخالف لظاهر الوضع، وسر العدول عن التعبير بفعل الحاضر أو المستقبل هو تأكيد حصول الجزاء المترتب عن الفعل في مقام الترهيب، تصويراً له في صورة الواقع ليجتنب[39].

ويأتي دور السياق مرجحاً توجيه الجملة على الانشاء في الحديث المروي عن أبي أمامة، قال: **قال رسول الله (ﷺ): ((إنّ الله وملائكته يُصلّون على الصفِّ الأول)). قالوا: يارسول الله! وعلى الثاني؟ قال: ((إن الله وملائكته يصلون على الصف الأول)). قالوا: يارسول الله! وعلى الثاني؟ قال: ((إن الله وملائكته يصلون على الصف الأول)). قالوا: يارسول الله! وعلى الثاني؟ قال: ((وعلى الثاني)).**

ذكر القاري[40] أن قوله (ﷺ): (إن الله وملائكته يصلون على الصف الأول) يحتمل أن يكون اخباراً ودعاءً، ويؤيد الثاني (قالوا) أي بعض الصحابة (يا رسول الله وعلى الثاني) أي قل: (وعلى الثاني)، ويسمى هذا العطف عطف تلقينٍ والتماسٍ.

ب. عودة الضمير:

التعريف الأصطلاحي المشهور للضمير هو أنه "ما وضع لمتكلم، أو مخاطب، أو غائب تقدم ذكره لفظاً أو معنى أو حكماً"[41].

والضمير بوصفه من المبهمات يحتاج إلى ما يزيل إبهامه، فالأصل فيه أن يعود على متقدم الذكر لفظاً أو معنى أو حكماً، لأن الضمائر مُلبسة باعتبار حقائق مدلولها لصحة اطلاقها على المختلفات فأرادوا أن لا يعيدوها إلا على ما تقدم ذكره رفعاً لهذا الالتباس[42].

فالضمير يعبر عن معنى مقصود لا يظهر إلا بما يعين على ذلك، من تكلم وخطاب وسبق ذكر الغائب[43].

فإن الواضع وضعه معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه[44]، قال سيبويه[45]: "وإنما صار الإضمار معرفة لأنك إنما تضمر اسماً بعدما تعلم أن من يُحَدَّثُ قد عرف من تعني، وما تعني، وأنك تريد شيئاً يَعْلَمُهُ".

قال الزجاج[46]: "وليس يجوز الاضمار إلاَّ أن يجري ذكرٌ أو دليل ذكرٍ بمنزلة الذكر".

إن الأصل في الضمير أن يرجع إلى اقرب مذكور لئلا يلتبس الأمر على السامع، إلا أن يكون في الكلام ما يدل على أن المرجع غير الاقرب كما في قوله تعالى: ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَجَعَلْنَا فِى

﴿ذُرِّيَّتِهِ النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ وَآتَيْنَاهُ أَجْرَهُ فِي الدُّنْيَا ۖ وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾[العنكبوت: 27]، فالضمائر ابتداءً من قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ﴾ إلى آخر الآية ترجع إلى ابراهيم (عليه السلام) وهو غير الاقرب لأنه المحدث عنه من أول القصة إلى آخرها[47].

وقد وجه القاري[48] عودة الضمير في الحديث المروي عن الاحوص بن حكيم، عن أبيه، قال: **سأل رجل النبي (ﷺ) عن الشر. فقال: ((لا تسألوني عن الشر، وسلوني عن الخير)) يقولها ثلاثاً، ثم قال: ((ألا إنّ شرّ الشر شرار العلماء، وإن خير الخير خيار العلماء)).**

إذ خالف الطيبي[49] في عود الضمير الذي ذهب أن الضمير المؤنث في (يقولها) راجع إلى الجملة أعني (لا تسألوني). وإنما نهى عن مثل هذا السؤال لأنه نبي الرحمة قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: 107]

على أن القاري ذكر أن الضمير راجع إلى الجملة القريبة، أي: عن جملة (سلوني عن الخير).

ويبدو أن توجيه القاري هو الأرجح لأن الأصل في الضمير أن يعود إلى المذكور الأقرب، ومعنى السياق هنا يدل معنوياً أن نبي الرحمة يحث على السؤال عن الخير بإعادته ثلاثاً توكيداً لحث امته على خيار العلماء. وهذا لا يتعارض مع الاستدلال بآية الأنبياء.وقد يكون الضمير راجعا إلى العبارة كلها، أي إلى الجملتين المتعاطفتين.

وقد يُستغنى عن ذكر صاحب الضمير بكونه كلاً وكون المذكور جزءاً، فإن الجزء يدل على الكل، كما يدل الكل على الجزء، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: 34]. فإن الذهب والفضة بعض المكنوزات، فأغنى ذكرهما عن ذكر الجميع حتى كأنه قيل: والذين يكنزون أصناف ما يُكنز ولا ينفعونها. فالمكنوز دنانير ودراهم وأموال[50].

وهذا ما وجدناه في توجيه القاري[51] للحديث المروي عن معاذ بن جبل، أنه سمع رسول الله (ﷺ) يقول: **(من قاتل في سبيل الله فَواق ناقةٍ، فقد وجبت له الجنة، ومن جُرح جُرحاً في سبيل الله، أو نُكب نكبةً، فإنها تجيءُ يومَ القيامة كأغزَر ما كانت، لونُها الزعفران، وريحُها المسك. ومن خرجَ به خُراجٌ في سبيل الله، فإنَّ عليه طابَعَ الشهداء).**

إذ فسّر الجرح والنكبة بأنه قيل: كلاهما واحد، وقيل: الجرح ما يكون من فعل الكفار، والنكبة الجراحة التي اصابته من وقوعه من دابته، أو وقوع سلاح عليه وقال: هذا هو الصحيح.

وأورد قول صاحب النهاية[52]: نكبت أصبعه أي نالتها الحجارة، والنكبة: ما يصيب الإنسان من الحوادث.

(فإنها) أي النكبة التي فيها الجراحة (تجيء يوم القيامة)، وعرض توجيه الطيبي[53] للضمير: قد سبق شيئان الجرح والنكبة وهي ما اصابه في سبيل الله من الحجارة، فأعاد الضمير إلى النكبة دلالة على أن حكم النكبة إذا كان بهذه المثابة فما ظنك بالجرح بالسنان والسيف، ونظيره قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا ﴾ [التوبة: 34].

وعقّب القاري على هذا التوجيه بقوله: أو يقال: إفراد الضمير باعتبار ان مؤداهما واحد وهي المصيبة الحادثة في سبيل الله فهي تظهر وتتصور.

وعرض المباركفوري[54] رأي الطيبي والقاري من غير تعقيب.

ويبدو أن القاري ذهب في تفسير الحديث المذهب نفسه في تفسير الآية [التوبة: 34] المذكورة آنفاً.

وقد يتقدم معنى المفسّر ولا يتقدم لفظه صراحة كقوله تعالى: ﴿ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ ﴾ [المائدة: 8]. فالضمير (هو) يعود على العدل، ولم يتقدم له ذكر بل تقدم الفعل (اعدلوا) الذي يدل عليه. وكقوله تعالى: ﴿ إِن تُبۡدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخۡفُوهَا وَتُؤۡتُوهَا ٱلۡفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ ﴾ [البقرة: 271]. والمعنى: فاخفاؤها خير لكم. فالضمير (هو) يعود على الاخفاء، ولم يتقدم ذكره بل تقدم فعله[55].

ففي الحديث المروي عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله (ﷺ): **(يقول الله: مالعبدي المؤمن عندي جزاء إذا قبضت صفيّه من اهل الدنيا ثم احْتَسَبه إلا الجنة).**

رأى القاري[56] "الظاهر أن الضمير في (احتسبه) يعود للمصدر المفهوم من قبضت، أي: احتسب قبض صفيه، وموت حبيبه أي طلب الثواب الجزيل بالصبر الجميل، على مفارقة الخليل، وبالرضا على قضاء الرب الجليل".

"معناه صبر على فقد صفيه وابتغى الأجر من الله تعالى، والاحتساب طلب الأجر من الله تعالى خالصاً"[57].

إذا اجتمعت ضمائر فحيث أمكن عودها لواحد فهو أولى من عودها لمختلف، ولهذا لما جوّز بعضهم في قوله تعالى: ﴿ أَنِ ٱقۡذِفِيهِ فِي ٱلتَّابُوتِ فَٱقۡذِفِيهِ فِي ٱلۡيَمِّ فَلۡيُلۡقِهِ ٱلۡيَمُّ بِٱلسَّاحِلِ ﴾ [طه: 39]. أن الضمير في

(فاقذفيه في اليم) للتابوت، وما بعده وما قبله لموسى عابه الزمخشري وجعله تنافراً ومخرجاً للقرآن عن اعجازه[58]، وقال[59]: "الضمائر كلها راجعة إلى موسى، ورجوع بعضها إليه وبعضها إلى التابوت، فيه هجنة لما يؤدي إليه من تنافر النظم".

وقال في قوله[60] تعالى: ﴿لِّتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفتح: 9] "الضمائر لله (ﷻ)... ومن فرّق الضمائر فقد أبعد".

لكن قد يقتضي المعنى التخالف كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِم مِّنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: 22]. قال الزجاج[61]: "(ولا تستفت فيهم) أي: في أصحاب الكهف. (منهم أحداً) أي من أهل الكتاب".

فعود الضمير يكون بحسب ما يقتضيه المقام فحيث أمكن عوده إلى واحد كان أفضل وإلا فمن الجائز عوده إلى مختلف.

حيث أُختلف في عودة الضمير في الحديث المروي عن ابن عباس (رضي الله عنهما)، قال: **(بينما جبريل (عليه السلام) قاعدٌ عند النبي (ﷺ) سمع نقيضاً من فوقه، فرفع رأسه، فقال: ((هذا بابٌ من السماء فُتح اليوم، لم يفتح قطّ إلا اليومَ، فنزل منه مَلَكٌ، فقال: هذا ملكٌ نزل إلى الأرض لم ينزل قطُ إلا اليوم، فسلّم، فقال: أبشِرْ بنورين أو تيتهما لم يؤْتهما نبيٌّ قبلك: فاتحة الكتاب، وخواتيم سورة البقرة، لن تقرأ بحرف منهما إلاّ أعطيته)).**

إذ أورد القاري[62] توجيه الطيبي[63] قال: "الضمائر الثلاثة في: (سمع، ورفع، وقال) راجعة إلى جبريل لأنه أكثر اطلاعاً على احوال السماء، وقيل للنبي (ﷺ) وقيل الاوّلان راجعان للنبي (ﷺ) والضمير في (قال) لجبريل (عليه السلام) لأنه حضر عنده للإخبار عن أمر غريب، ووقف عليه النبي (ﷺ)". وأيده ابن حجر بأنه المختار، واختاره غير واحد.

وقد يدل على المفسر أي الاسم الذي يعود عليه الضمير العلم به من خلال السياق، بذكر ما لصاحبه بوجه ما كالاستغناء بمستلزم عن مستلزم[64].

وهذا ما فسّر به القاري[65] عودة الضمير في حديثه (ﷺ) المروي عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله (ﷺ): **(لا يمشي أحدُكم في نعلٍ واحدةٍ، ليُحْفِهِمَا جميعاً أو ليُنعِلْهما جميعاً).**

"(ليحفهما) بضم الياء وكسر الفاء، وفي نسخةٍ بفتحهما، الإحفاء: ضد الانعال وهو جعل الرجل حافية بلا نعل وخف أي ليمش حافي الرجلين. (لينعلهما) وهو بالضبطين المذكورين، والضميران للقدمين وإن لم يجر لهما ذكر لدلالة السياق، وهذا مشهور في لغة العرب. لكن إذا روي (لينعلهما) بفتح تعين أن يكون الضمير للنعلين، إلا أن يقال: التقدير ليلبس نعل القدمين".

قال ابن عبدالبر[66]: والضميران للقدمين وإن لم يتقدم لهما ذكر، ولو أراد النعلين لقال: لينتعلهما أو ليحتف منهما.

وبمثل توجيه القاري للضمير وجه المباركفوري[67].

المبحث الثاني

أنواع الجمل

لقد عُني النحاة[68] بإعراب الجمل من خلال دراسة العلاقات الداخلية للنص، ومعرفة موقعها الإعرابي من خلال السياق، إذ لا يمكن فهم النظم، وبيان ترابطه وبلاغته، واستكناه أسراه إلا بمعرفة مواقع الجمل في النص وما تدل عليه.

فإن معرفة اللغوي بأساليب صياغة الجملة صياغة مستحسنه تضمن تحقيق نتائج دقيقة في حدود الجملة وهذا ما ينظر إليه عالم البلاغة وهو يوجه انظارنا إلى أسرار البلاغة في الجملة وفي التعبير ويشير إلى مواطن الجمال في النص من تقديم وتأخير وحذف ووصل... .

ولعل أول إشارة لسيبويه[69] إلى جملة الصلة في قوله: "إن الاسم الموصول الذي لايعمل في شيء، والاسماء بعد مبتدأه". هذا يعني أن جملة الصلة لا ترتبط بما قبلها بعلاقة عمل نحوية، فتكون مما لا محل له من الإعراب.

فإذا كانت الجملة تؤول بمفرد وشغل هذا المفرد موقعاً في تركيب الجملة الكبرى، كان لتلك الجملة الصغرى موقع من الإعراب، وإن كانت الجملة لا تؤول بمفرد فلا محل لها.

ورأى د. طلال يحيى[70] أن هناك مصطلحاً أقرب إلى طبيعة الجملتين، وهو تسمية الجمل التي لا محل لها من الإعراب: (الجمل الصريحة) يقابلها: (الجمل المؤولة) ويقول: إن لهذه التسمية جذراً في الدرس النحوي، إذ أطلق النحاة على المصدر المؤلف من حرف مصدر وفعل، يسبكان بمفرد يتحمل حركة إعرابية اسم المصدر المؤول، يقابله المصدر الصريح.

وكان لابن هشام في كتابه: (الإعراب عن قواعد الإعراب) نصيب من الجمل التي لا محل لها من الإعراب والتي لها محل، وتناولها في كتابه المغني بشكل أوسع.

وجعل التي لا محل لها من الإعراب سبعة[71] على النحو الآتي: الابتدائية أو المستأنفة، المعترضة، التفسيرية، المجاب بها القسم، الواقعة جواباً لشرط غير جازم مطلقاً، أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا بـ(إذا) الفجائية، الواقعة صلة لاسم أو حرف، والتابعة لما لا محل له.

وكذلك التي لها محل من الإعراب سبعة[72]: الواقعة خبراً، الواقعة حالاً، الواقعة مفعولاً، المضاف إليها، الواقعة بعد الفاء و(إذا) جواباً لشرط جازم، التابعة لمفرد، التابعة لجملة لها محل.

أولاً: الجمل التي لا محل لها من الإعراب:

أصل الجملة ألا يكون لها موضع من الإعراب، وإنما كان كذلك لأنها إذا كان لها موضع من الإعراب تقدّر بالمفرد، لأن المعرب إنما هو المفرد، والأصل في الجملة ألا تكون مقدرة بالمفرد [73].

ومن أنواعها الواردة في الاحاديث الشريفة في كتاب مرقاة المفاتيح هي:

أ. الجملة الاستئنافية

هي الجملة المنقطعة عمّا قبلها نحو قوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَرْنَيْنِ ۖ قُلْ سَأَتْلُوا۟ عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا ﴿٨٣﴾ إِنَّا مَكَّنَّا لَهُۥ فِى ٱلْأَرْضِ وَءَاتَيْنَٰهُ مِن كُلِّ شَىْءٍ سَبَبًا ﴿٨٤﴾﴾ [الكهف: 83-84] ونحو: مات فلان رحمه الله[74].

وجعلها ابن هشام مرادفة للجملة الابتدائية، والحق التفريق بينهما لتباين دلالة المصطلحين، لأن الاستئنافية: هي الجملة تأتي في اثناء الكلام، منقطعة عما قبلها صناعياً لاستئناف كلام جديد، فلابد أن يكون قبلها كلام تام، وقد تدخل عليها أحرف الاستئناف، كالواو والفاء وثم وحتى الابتدائية وأم المنقطعة وبل، ولكن مجردة من الواو العاطفة، وقد تكون جواباً للنداء أو الاستفهام[75].

"فمصطلح الاستئناف صريح في حقله الدلالي بما يثيره من فكرة تركيب الكلام من حلقات أو مجموعات وظائفية تتابع الواحدة تلو الأخرى"[76].

وعليه يراد بالاستئناف: التحول في أثناء الكلام من غرض إلى آخر حسب ما تقتضيه أغراض الكلام وفنونه، وحسب أغراض المتكلم من كلامه.

أما الابتداء فهي المفتتح بها النطق، أو المفتتح بها السور[77].

وقد عُني البلاغيون بالاستئناف في موضوع (الفصل) وهو عندهم ترك الرابط الحرفي بين الجملتين، على العكس من (الوصل) الذي هو ربط الجملتين برابط حرفي[78].

والاستئناف في العربية نوعان:

الاستئناف النحوي: أن تنقطع صلة الجملة بما قبلها انقطاعاً تاماً، كأن تكون خبراً والأخرى انشاء، ولا يكون بين الجملتين مناسبة ولا علاقة وهو ما يسميه البلاغيون كمال الانقطاع[79].

أما الاستئناف البياني أو الاستئناف البلاغي فهو ما كان جواباً لسؤال مقدّر[80] يستنتج أن السامع سيسأله بينه وبين نفسه عند سماعه الجملة الأولى. فيكون جواباً عنه لأسباب منها تنبيه السامع، أو

إغناؤه عن السؤال، ولئلا ينقطع كلام المتكلم بسؤال السامع، أو للايجاز ويسمى (شبه كمال الاتصال)[81].

فالاستئناف البياني: "هو الذي تنقطع بسببه الصلة الاعرابية بين الجملة المستأنفة والجملة التي قبلها، دون الصلة المعنوية بينهما، فكلتاهما مستقلة بنفسها في الإعراب وحده، أما في المعنى فلابد بينهما من ارتباط يجعل الثانية – في الغالب – بمنزلة جواب عن سؤال ناشئ من معنى الأولى. أما غير البياني فتنقطع فيه الصلة الاعرابية والمعنوية بين الجملتين، فتكون الجملة المستأنفة مستقلة بإعرابها وبمعناها الجديد"[82].

ومن أمثلة الجملة الاستئنافية في المتون النبوية الشريفة التي بين أيدينا ما جاء في الحديث المروي عن أبي هريرة (ﷺ)، قال: قال رسول الله (ﷺ): **(إنّ لله تعالى تسعة وتسعين اسماً من أحصاها دخل الجنة، هو الله الذي لا إله إلا هو، الرحمن، الرحيم، الملك، القدوس، السلام،...)**.

إذ استقى القاري[83] في توجيه قوله (ﷺ): (هو الله الذي لا إله إلا هو) شرح الطيبي[84] بأنه: "جملة مستأنفة إمّا بيان لكمية تلك الاعداد أنها ماهي في قوله: (إن لله تسعة وتسعين اسماً)، وذكّر الضمير نظراً إلى الخبر. وإما بيان لكيفية الإحصاء في قوله: (من أحصاها دخل الجنة)، فإنه كيف يحصي، فالضمير راجع إلى المسمى الدال عليه قوله (لله). كأنه لمّا قيل (ولله الاسماء الحسنى). سُئل وما تلك الاسماء فأجيب: (هو الله)، أو لما قيل: (من أحصاها دخل الجنة)، سئل كيف أحصاها فأجاب: (قل هو الله). فعلى هذا الضمير ضمير الشأن مبتدأ، والله مبتدأ ثان، وقوله: الذي لا إله إلا هو خبره. والجملة خبر الأول. والموصول مع الصلة صفة الله".

وعرض المباركفوري[85] توجيه الجملة نفسه.

فمن أساليب التعبير البلاغي عند العرب أسلوب الحوار من خلال السؤال والجواب، فترد الجملة الاستئنافية جواباً لسؤال مقدّر، بإسلوب فيه تشويق للسامع إلى أن يعلم الجواب[86].

"الاستئناف ليس بمنحصر في السؤال عن اللمِّيّة (العلة الغائية) لجواز أن يكون سؤالاً عن الحال"[87].

وفي الحديث المروي عن جرير قال: قال رسول الله (ﷺ) في حجة الوداع: **(لا ترجِعُنّ بعدي كفاراً، يضرب بعضكم رقابَ بعضٍ)**.

احتملت جملة (يضرب بعضكم رقاب بعض) أكثر من وجه، بيّنه القاري[88] في عرضه لتوجيه أبي البقاء العكبري[89]: هو جواب النهي على تقدير الشرط، أي أن ترجعوا يضرب بعضكم بعضاً.

وتوجيه الطيبي[90]: "على الرواية المشهورة استئناف وارد على بيان النهي، كأن سائلاً قال: كيف نرجع كفاراً؟ فقيل: يضرب بعضكم رقاب بعض، وهو فعل الكفار، أو يقال: لمَ نرجع كفاراً بعد كوننا مسلمين؟ قيل: يضرب بعضكم رقاب بعض، وهو يؤدي إلى الكفر".

من غير أن يرجح القاري أحد التوجيهين.

وقد بيّن النووي[91] والعيني[92] أن رواية الرفع هي الصواب، وكذا رواه المتقدمون والمتأخرون، وبه يصح المقصود.

وجوّز ابن مالك[93] وأبو البقاء[94] جزم الباء، على أنه بدل من لا ترجعوا، أو أن يكون جزاء لشرط مقدر أي فإن رجعتم يضرب بعضكم رقاب بعض، وقيل: يجوز الجزم بان يكون جواب النهي. فإنه نهي عن الكفر مجرداً ثم يجيء ضرب الرقاب جواب النهي. وهذا ضد المعنى، بل لو قال: لا ترجعوا بعدي كفاراً تسلموا وتوادوا كان مستقيماً، لأن التقدير: إن لا ترجعوا كفاراً تسلموا، ونظير ذلك قولك: لا تدنُ من الأسد تنجُ، أي: إن لا تدنُ، فجعل التباعد من الأسد سبباً في السلامة منه وهذا صحيح، ولو قلت: لا تدنُ من الأسد يأكلك، كان فاسداً لأن التباعد منه ليس بسبب في الأكل. فإن قلت: فلمَ لا تقدِّر: إن تدنُ، بغير لا، قيل: ينبغي أن يكون المقدّر من جنس الملفوظ به، وقد ذهب قومٌ إلى جواز الجزم ههنا على هذا التقدير، وعليه يجوز الجزم في الحديث. وقيل: ليس المراد من الحديث النهي عن الكفر، بل النهي عن الاختلاف المؤدي إلى القتل، فعلى هذا يكون (يضرب) مرفوعاً، ويكون تفسيراً للكفر المراد بالحديث.

ونقل القاضي عياض[95] أن بعض العلماء ضبطه بإسكان الباء وقال: هو إحالة للمعنى والصواب الضم؛ لأن التقدير على الرفع: لا تفعلوا فعل الكفار فتشبهوا بهم في حالة قتل بعضهم بعضاً ومحاربة بعضهم بعضاً وهذا أولى الوجوه التي يتأول عليها هذا الجانب.

قال العسقلاني[96]: "بجزم (يضرب) على أنه جواب النهي، وبرفعه على الأستئناف، أو يجعل حالاً، فعلى الأول يقوى الحمل على الكفر الحقيقي، ويحتاج إلى التأويل بالمستحل مثلاً، وعلى الثاني لا يكون متعلقاً بما قبله، ويحتمل أن يكون متعلقاً وجوابه ما تقدم".

وأورد المباركفوري[97]: لا تصيروا بعد موقفي هذا أي: بعد موتي مستحلين القتال أو لا تتشبهوا بالكفار في القتال.

وقد ترد الجملة الاستئنافية لبيان العلة، والاقناع بصحة الكلام، وتوليد الدافع الذاتي للعمل بمقتضاه، وزيادة تقرير مضمون الكلام بذكر علته، وفيها من خلال تطويل الكلام وبيان الدليل إطناب حسن مفيد ذو أثر في نفوس المتلقين له[98].

ومن أمثلة الاستئناف التعليلي الحديث المروي عن عُقبةَ بن عامر قال: قال رسول الله (ﷺ): **(يعجبُ ربّشظيّةٍ للجبلِ، يؤذّن بالصلاة ويصلي، فيقول الله (ﷻ): انظروا إلى عبدي هذا، يؤذّن ويقيمُ الصلاةَ، يخافُ منّي، قد غفرت لعبدي، وأدخلته الجنة).**

عرض القاري[99] في توجيه جملة (يخاف مني) قول ابن الملك: أي يفعل ذلك خوفاً من عذابي لا ليراه أحد. وقول الطيبي[100]: الاظهر أنه جملة استئنافية وإن احتمل الحال، فهو كالبيان لعلة عبوديته واعتزاله التام عن الناس، واكتفى القاري بعرض التوجيهين من دون ترجيح.

واخذ محمد شمس الحق آبادي[101] بتوجيه ابن الملك نفسه.

ويبدو أن كثيراً ما تشبه الجملة الحالية الاستئنافية، فقد جرت عادة بعض النحاة[102] أن يذكر في مبحث الحال ما يشبه جملة الحال، وهي جملة الاعتراض والتفسير والاستئناف، والمخلّص في تحديدها هو النظر إلى مدى ارتباطها بما قبلها وتقييدها بها، من حيث الاتصال والربط هي جملة حالية، ومن حيث الفصل وعدم التعلّق هي جملة استئنافية، والحدود بينهما متقاربة.

والأقرب أنها في الحديث استئنافية مبينة علة اعتزاله، وعبوديته ومخبرة عن ذلك، بأنها لله تعالى وحده خوفاً منه لا رياء.

وفائدة شبه الجملة (مني) التخصيص، وهذا مما لا يتوفر في سياق مماثل خال من الجار والمجرور، كما لو قيل: يخافني، فهذه جملة إخبارية لا تخصيص فيها.

ولعل أغلب اشارات المعربين إلى الجملة الاستئنافية البيانية تتوجه نحو التعليل، أي الجملة التي تكون جواباً لسؤال من محتوى الكلام، نحو: لمَ، ماذا، وغير ذلك، وغالب التعليل في القرآن الكريم وارد على تقدير جواب سؤال اقتضته الجملة الأولى، وشواهد هذا النوع كثيرة.

من ذلك قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَآءُ ۚ رَضُوا۟ بِأَن يَكُونُوا۟ مَعَ ٱلْخَوَالِفِ﴾ [التوبة: 93] جملة استئنافية، كأنه قيل: ما بالهم استأذنوا وهم أغنياء قادرون على الجهاد؟ فقيل: رضوا بالدناءة والضّعة والانتظام في جملة الخوالف[103].

وقد تأتي الجملة الاستئنافية لبيان وجه الشبه وهذا ما بيّنه القاري في توجيهه الحديث المروي عن أبي موسى، عن النبي (ﷺ)، قال: **(المؤمن للمؤمن كالبنيان يشدُّ بعضه بعضاً) ثم شبّك بين أصابعه).**

إذ قال[104]: "(يشد بعضه) أي بعض البنيان بعضاً، والجملة حال أو صفة أو استئناف بيان لوجه الشبه وهو الاظهر، ثم لا شك أن القوي هو الذي يشد الضعيف ويقويه، وحاصل معناه أن المؤمن لا يتقوى في أمر دينه أو دنياه، إلا بمعونة أخيه كما أن بعض البناء يقوي بعضه".

وعرض المباركفوري[105] توجيه القاري نفسه، وقال الكرماني[106] في الجملة: بيان لوجه التشبيه. ومثله قال العسقلاني[107]. ويبدو أن أواصر القربى شديدة بين الاستئناف والصفة[108]. لكن الحمل على الاستئناف هنا أولى لأنه يجعل الجملة تأسيسية مستقلة مبينة وجه الشبه الذي ينبغي أن يعمل به ويتوجه إليه.

إذ نبه بهذا الحديث أنه لما صعب على كل احد أن يحصل لنفسه أدنى ما يحتاج إليه إلا بمعاونة عدة له، فلقمة طعام لو عددنا تعب تحصيلها من زرع وطحن وخبز وصناع آلاتها، لصعب حصره، فلذلك قيل الإنسان مدني بالطبع ولا يمكنه التفرد عن الجماعة بعيشه، بل يفتقر بعضهم لبعض في مصالح الدارين وعلى ذلك نبّه بهذا الحديث[109].

ومجيء فعل الشد بصيغة المضارع (يشد) للدلالة على استمرار ذلك وحدوثه عبر الأزمان إلى يوم القيامة، لأن ذلك الفعل مصاحب لأجيال البشر المتعاقبة.

كما عبرت حركة اليد عن صورة فنية رائعة ترسمها الأصابع الشريفة بمصاحبة اللفظ، فالتشبيك بين الأصابع إشارةً لبيان صورة التلاصق والتلاحم بين المؤمنين، فهم يشدُ بعضهم بعضاً مثل هذا الشد، فالاشارة عبرت عن المعنى وزادته إيضاحاً وتأكيداً[110].

ب. الجملة المعترضة

وهي "الواقعة بين شيئين لافادة الكلام تقوية وتسديداً أو تحسيناً"[111].

قال الرضي[112]: ونعني بالجملة الاعتراضية: "ما يتوسط بين أجزاء الكلام، متعلقاً به معنى، مستأنفاً لفظاً". لا تقع في بداية الكلام أو نهايته[113].

فهي "جملة صغرى تتخلل جملة كبرى، على جهة التأكيد"[114].

والجملة الاعتراضية من حيث التحليل النحوي لا محل لها من الإعراب، أي أنها لا تمثل عنصراً إسنادياً ولا غير إسنادي في بناء الجملة، ولكنها من جانب آخر لا تنفك عن الجملة الأصلية،

ولا تزول عنها من حيث معناها، لأنها تعترض بين عنصرين متضامين متلازمين، لافادة الكلام تقوية وتسديداً أو تحسيناً[115].

إذ الاعتراض يخدم المعنى ويفيد زيادة في غرض الناظم والناثر، فلهذا النوع من الجمل فوائد دلالية وأسلوبية تفوق ما توحي به تسميتها[116].

فإننا على أي نحو تدبرنا الاعتراض لن نجده معزولاً في معناه عن معنى الجملة التي اعترض بين اجزائها، ولا يكون للجملة الأصلية المعنى نفسه إذ سقط هذا الاعتراض[117].

وتُشكِّل الجملة الاعتراضية نمطاً من أنماط الجمل الواردة في الحديث النبوي الشريف. وهذا ما وجدناه في توجيه القاري للأحاديث الآتية، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله (ﷺ): **(إنّ لله ملائكة يطوفون في الطرق يلتمسون أهل الذكر، فإذا وجدوا قوماً يذكرون الله تنادوا: هلمُّوا إلى حاجتكم)) قال: ((فيحفّونهم بأجنحتهم إلى السماء الدنيا)) قال: ((فيسألهم ربُّهم وهو أعلمُ بهم: ما يقول عبادي؟)) قال: ((يقولون: يُسبّحونك ويكبّرونك، ويحمدونك ويمجدونك)...**

إذ عرض[118] في توجيه جملة: (وهو أعلم بهم) أي منهم، قول الطيبي[119]: "حال، والاحسن فيها ان تكون معترضة أو تتميماً صيانة عن التوهم" وقال القاري: يعني لتوهم أن تكون الحال منتقلة والحال أنها مؤكدة، يقصد احترازاً أن يظن أن الحال منتقلة؛ فالأكثر في الحال أن تكون: منتقلة لأنها خبر في المعنى، والأخبار تتجدّد، فيجهل المتجدِّد منها فتمس الحاجة إلى الإعلام به[120]. أي: إلاَّ تكون ملازمة للمتصف بها، نحو: جاء زيدٌ راكباً، فـ(راكباً) وصف منتقل لجواز أنفكاكه عن زيد بأن يجيء ماشياً[121]. وحاش لله من ذلك. والحال أنها مؤكدة لازمة.

ووصف القاري قول الطيبي بأنه في غاية من التدقيق ونهاية في التحقيق. ورد على ابن حجر بأنه أغرب حيث قال: "ولا عبرة بهذا التوهم لو سلم". كيف والمقصود رفع إيهام (فيسألهم). أي: رفع إيهام جملة (فيسألهم).

فيبدو أن معنى قول ابن حجر: ولا عبرة لهذا التوهم بين المنتقلة والمؤكدة لو سلم، أي: لو سلم الإعراب على الحال، فآستغرب منه القاري، كيف؟ والمقصود رفع إيهام جملة: (فيسألهم ربهم). وهو تنبيه نبيه من القاري.

وكذلك حملها العسقلاني[122] على الاعتراض وردت لدفع التوهم. بينما قال العيني[123]: "(وهو أعلم) أي والحال أنه اعلم منهم أي من الملائكة".

"والحكمة في قوله (فيسألهم) استدعاء شهادتهم لبني آدم بالخير واستعطافهم بما يقتضي العطف عليهم، وقيل كان ذلك لإظهار الحكمة في خلق بني آدم في مقابلة من قال من الملائكة: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا﴾ [البقرة: 30] والمعنى أنه قد وجد فيهم من يسبح ويقدس مثلكم بنص شهادتكم"[124].

وفي الحديث المروي عن ابن مسعود (ﷺ)، قال: حدثنا رسول الله (ﷺ)، **(وهو الصادق المصدوق): (إنّ خلْقَ أحدِكُمْ يُجمعُ في بَطن أمِّهِ أربعين يوماً نطفةً، ثم يكون علَقَةً مثل ذلك، ثم يكونُ مُضْغة مثل ذلك، ثم يَبْعَثُ الله إليه ملكاً بأربع كلمات: فيكتبُ عمله، وأجله ورزقه، وشقيٌّ أو سعيد، ...).**

وجه القاري[125] جملة (وهو الصادق المصدوق) بأن الأولى فيها أن تجعل اعتراضية لا حالية لتعمّ الأحوال كلها، وأن يكون من عادته ذلك فما احسن موقعه ههنا، ومعناه الصادق في جميع أفعاله حتى قبل النبوة لما كان مشهوراً بينهم بمحمد الأمين المصدوق.

وهذا ما وجهه الطيبي[126] والعسقلاني[127] والعيني[128] ومحمد شمس الحق آبادي[129] والمباركفوري[130].

فوضع الجملة المعترضة هنا بين عنصرين متلازمين هما الفعل (حدثنا) والمفعول جملة (إن) يثير ذلك الانتباه، ويلفت تفكير المستمع إلى عظمة مصداقية قول رسول الله (ﷺ) وعادته ودأبه في ذلك، بحيث إن المتلقي كان يتوقع ذكر ثانيهما أي المفعول عند ذكر أولهما وهو الفعل وفاعله. ليظهر بإقحام هذا العنصر المفاجئ بين كلامين متصلين تعظيم شأنه (ﷺ)، فما أحسن موقع الجملة الاعتراضية في الحديث في تحقيق غرض المتكلم.

وجاءت الجملة معترضة بين طرفي الاستثناء (المستثنى والمستثنى منه) في حديث رسول الله (ﷺ) المروي عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله (ﷺ): **(لا يُكْلَمُ أحدٌ في سبيل الله، والله أعلمُ بمن يُكلم في سبيله، إلا جاء يوم القيامة وجُرْحُهُ يَثْعَبُ دماً، اللونُ لونُ الدمِ، والريحُ ريحُ المسك).**

"فقوله (والله أعلم بمن يكلم في سبيله) جملة معترضة بين المستثنى والمستثنى منه مؤكدة مقررة لمعنى المعترض فيه، وتفخيم شأن من يكلم في سبيله، ومعناه والله أعلم بعظم شأن من يكلم في سبيل الله ونظيره قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ﴾ [آل عمران: 36]. قوله (والله اعلم بما وضعت) معترض بين كلامي أم مريم، تعظيماً لموضوعها وتجهيلاً لها بقدر ما وهب لها، والمعنى: والله أعلم بالشيء الذي وضعت، وما علق به من عظائم الأمور"[131].

وإلى مثله ذهب الطيبي[132]. واورده الزرقاني[133] نصاً.

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي (بما وضعتْ) بتسكين التاء. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وابن عامر (بما وضعتُ) بضم التاء وإسكان العين[134]. فالحجة لمن أسكن أنه جعله من إخبار الله تعالى عن أم مريم، والتاء دليل على التأنيث وليست باسم، والحجة لمن ضم أنه حكى عن أم مريم ما أخبرت به عن نفسها، فالتاء هاهنا اسم، وإنما بُني على الحركة لضعفه بأنه حرف واحد[135].

فعلى قراءة التسكين تكون الجملة اعتراضية سيقت لتعظيم المولود الذي وضعته وتفخيم شأنه، والتجهيل لها بقدره أي والله أعلم بالشيء الذي وضعته، وما علق به من عظائم ودقائق الأسرار، وواضح الآيات، وهي غافلة عن ذلك كله[136].

وكذلك جاءت الجملة المعترضة (والله اعلم بمن يكلم في سبيله) في الحديث الشريف للتنبيه على الاخلاص في الغزو، وأن الثواب المذكور فيه إنما هو لمن أخلص فيه، وقاتل لتكون كلمة الله هي العليا، قالوا وهذا الفضل وإن كان ظاهره أنه في قتال الكفار فيدخل فيه من خرج في سبيل الله في قتال البغاة، وقطاع الطريق، وفي إقامة الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر ونحو ذلك[137].

وبالمثل كان توجيه العسقلاني[138] والعيني[139] والمباركفوري[140] للجملة في الحديث الشريف.

ج. جملة جواب القسم

يتكون أسلوب القسم من جملتين الأولى جملة القسم، والثانية جواب القسم، ومعنى كون جملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب أنها لا تشغل وظيفة يمكن أن يشغلها المفرد، وذلك لأن جواب القسم خبر، أي يحتمل الصدق والكذب، وقد يكون نفياً أو إثباتاً[141].

"والقسم في الكلام إنما تجيء به للتوكيد، وهو وحده لا معنى له، قلت: والله، وسكت، أو: بالله، ووقفت، لم يكن لذلك معنى حتى تقسم على أمر من الأمور"[142] "فجملة القسم يؤتى بها لمجرد التوكيد لا التأسيس"[143].

فجملة القسم وجوابه صارتا بمنزلة جملة واحدة بدليل أن كل واحدة منهما لا تفيد إلا باقترانها بالأخرى[144].

ومن أمثلة جملة جواب القسم ما أورده القاري[145] نقلاً عن الطيبي[146] في الحديث المروي عن عمر، عن النبي (ﷺ)، قال: **(لا يخلون رجل بامرأة إلا كان ثالثهما الشيطان)**. "فقوله (ﷺ):

لايخلون جواب القسم ويشهد له الاستثناء لأنه يمنعه أن يكون نهياً، إذ التقدير: والله لا يخلون رجل بامرأة كائنين على حال من الأحوال إلا على هذه الحالة. وفيه تحذير عظيم في الباب".

وفي الحديث المروي عن أبي موسى، قال: قال رسول الله (ﷺ): **(إني والله إن شاء الله لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها ؛ إلا كفرت عن يميني وأتيت الذي هو خير)**.

بين القاري[147] أن قوله (ﷺ): (إني والله إن شاء الله) قسم وشرط و(لا أحلف على يمين) جواب القسم. و(إن شاء الله) معترضة. والجملة القسمية خبر ان.

وأورد قول الزمخشري[148]: سُمّي المحلوف عليه يميناً لتلبسه باليمين.

وقول الشمني[*]: قوله (على يمين) أي مقسم عليه لأن حقيقة اليمين جملتان إحداهما مقسم به والأخرى مقسم عليه، فذكر الكل وأُريد البعض، وقيل ذكر اسم الحال وأُريد المحل لأن المحلوف عليه محل اليمين. واستشهد الطيبي[149] بتفسير ابن الاثير[150] "أن الحلف هو اليمين، كما تقول: حلف يحلف حلفاً، وأصلها العقد بالعزم والنية، فخالف بين اللفظين، أي (حلف) و(على يمين) تأكيداً لعقده وإعلاماً أن لغو اليمين لا ينعقد تحته".

مؤيداً إياه بما روى النسائي[151] عن أبي موسى قال: قال النبي (ﷺ): **(ما على الأرض يمين أحلف عليها فأرى غيرها خيراً منها إلا اتيته)** فإنه لا يدل إلا على التأكيد؛ لأن (احلف عليها) صفة مؤكدة لـ(يمين)، نحو أمس الدابر لا يعود، أي من حلف على حلف، والمعنى من حلف يميناً جزماً لا لغواً ثم بدا له أمر آخر إمضاؤه أفضل من ابرار يمينه، فليأت ذلك الأمر ويكفر عن يمينه، فعلى هذا (على يمين) مصدر مؤكد لقوله: (احلف).

وحمله العسقلاني[152] على الاستعارة، فاطلق لفظ (يمين) للملابسة، والمراد ما شأنه أن يكون محلوفاً عليه، وجوّز التضمين على أن تكون (على) بمعنى الباء.

على أية حال فقوله (ﷺ): (لا أحلف على يمين) جاء جواباً للقسم بالله.

إذا اجتمع شرط وقسم حُذِف جواب المتأخِّر منهما لدلالة جواب الأول عليه، فتقول: (إنْ قام زيد والله يَقُم عمرو)، فتحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه، وتقول: (والله إن يقم زيد ليقومَنّ عمرو) فتحذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه[153].

وتطبيقه في الحديث النبوي الشريف، عن أبي هريرة، قال: قال أبو القاسم (ﷺ): **(والذي نفسي بيده لو تعلمون ما أعلم لبكيتم كثيراً ولضحكتم قليلاً)**.

فقوله (ﷺ): (لبكيتم) جواب القسم الساد مسد[*] جواب لو[154].

"وفيه دلالة على اختصاصه (ﷺ) بمعارف بصرية وقلبية. وقد يطلع الله عليها غيره من المخلصين من أمته لكن بطريق الاجمال، وأما تفاصيلها فاختص بها النبي (ﷺ) فقد جمع الله له بين علم اليقين وعين اليقين مع الخشية القلبية، واستحضار العظمة الالهية على وجه لم يجتمع لغيره"[155].

ومثله الحديث المروي عن أنس، قال: **(انطلق رسولُ الله (ﷺ) وأصحابهُ حتى سبقوا المشركين إلى بدر، وجاء المشركون، فقال رسول الله (ﷺ): ((قوموا إلى جنةٍ عرْضُها السموات والأرض)). قال عمير بن الحُمام: بخ بخ! فقال رسول الله (ﷺ): ((ما يحملك على قولك: بخ بخ؟)) قال: لا والله يا رسول الله! إلا رجاء أن أكون من أهلها. قال: ((فإنك من أهلها)) قال: فأخرَجَ تمرات من قَرَنِه، فجعل يأكل مِنْهُنّ. ثم قال: لئن أنا حَييتُ حتى آكُلَ تمراتي إنها لحياةٌ طويلة، قال: فرَمى بما كان معه من التمر، ثم قاتلهم حتى قُتل)**.

فتناول القاري[156] قوله (إنها لحياة طويلة) يعني والأمر أسرع من ذلك شوقاً إلى الشهادة وذوقاً إلى الشهود، وهي جواب القسم، واكتفى به عن جواب الشرط.

فلام (لئن) موطئة قسم محذوف والتقدير: والله لئن – و(إن): شرط. جاء القسم دلالة على جوابه.

2. الجمل التي لها محل من الإعراب

هي التي تحل محل المفرد فتُعرب باعرابه، فتكون في موضع الخبر، أو في موضع المفعول به، أو في موضع المضاف إليه، أو في موضع الحال، ما إلى ذلك[157].

فيكون لها محل من الإعراب وذلك بحسب الموقع الذي وقعت فيه، فإن وقعت خبراً للمبتدأ كانت في محل رفع وإن وقعت مفعولاً به كانت في محل نصب[158].

أي أن الجملة لا يكون لها محل من الإعراب إلا إذا انسلخت عن جمليتها وأمكن تأويلها بمفرد[159].

أ. الجملة الحالية

قسّم النحاة الحال من حيث التركيب على مفرد وشبه جملة، وجملة.

تلجأ العربية إلى ربط الحال الجملة بصاحبها لأمن اللبس في فهم الانفصال. وذلك لأن الجملة كلام مستقل بنفسه مفيد لمعناه، "فإذا وقعت الجملة حالاً، فلابد فيها مما يعلقها بما قبلها، ويربطها به، لئلا يتوهم أنها مستأنفة"[160].

وهذا الرابط أحد أمرين: الواو. التي تسمى واو الحال، أو الضمير، أو هما معاً.

وجاء الرابط الضمير وحده في قوله تبارك وتعالى: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ﴾ [يوسف: 16]. وأما الواو فحسب كقوله تعالى: ﴿لَئِنۡ أَكَلَهُ ٱلذِّئۡبُ وَنَحۡنُ عُصۡبَةٌ﴾ [يوسف: 14]. وقد اجتمع الرابطان الواو والضمير معاً في قوله تعالى: ﴿لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: 43].

"والجملة تقع حالاً ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية فإن كانت اسمية فالواو"[161]. وإذا كانت جملة فعلية فعلها مضارع فلا تحتاج إلى (واو) الحال لربطها، لما بين الفعل المضارع واسم الفاعل من المناسبة[162].

وفي متون الأحاديث الشريفة التي بين دفتي مرقاة المفاتيح حشد من أنواع الجملة الحالية سنعرض منها أمثلة مختارة، من ذلك ما جاء عن عبدالله بن مسعود، قال: **(ما أُحصي ما سمعت رسول الله (ﷺ) يقرأ في الركعتين بعد المغرب، وفي الركعتين قبل صلاة الفجر: بـ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ و ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾).**

قال القاري[163]: "ما سمعت رسول الله (ﷺ) يقرأ" اي لا أقدر أن أعد المرات التي كان يقرأهما فيها، أو مدة سمعت رسول الله (ﷺ) يقرأ. وهو كناية عن الكثرة.

واستشهد بتوجيه الطيبي[164] لجملة (يقرأ): "بإنها حال من العائد إلى (ما) وكأن الاصل: ما سمعت قراءته، فأزيل المفعول به عن مقره وجعل حالاً كما في قوله تعالى: ﴿رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعۡنَا مُنَادِيٗا يُنَادِي﴾ [آل عمران: 193] أي نداء المنادي". وتبعه ابن حجر.

وعقب القاري على استشهاده بالآية الكريمة قائلاً: "وفيه أن منادياً مفعول لسمعنا بلا خلاف، وإنما الاختلاف في (ينادي) هل هو صفة لمنادياً، أو حال منه، على ما في إعراب أبي البقاء[165]. وقيل: سمعت، متعدٍ إلى مفعولين".

إن ما ذهب القاري إليه في تعقيبه على الطيبي هو أن المفعول به في الآية الكريمة مذكور وهو(منادياً)بلا خلاف ،وانما وقع الخلاف في (ينادي)هل هي صفة ل (منادياً)او حال من الضمير في (منادياً) على ماذكر ابو البقاء .فالجمل بعد النكرات صفات ،وبعد المعارف أحوال، فلا رابط نحوياً بين الآية الكريمة والحديث الشريف .

"والفعل (سمع) إن دخل على مسموع تعدى لواحد نحو سمعت كلام زيد كغيره من الحواس، وإن دخل على ذات وجاء بعده فعل أو اسم في معناه نحو سمعت زيداً يتكلم وسمعت زيداً يقول كذا،

ففي هذه المسالة خلاف، منهم من ذهب إلى أن ذلك الفعل أو الاسم إن كان قبله نكرة كان صفة لهـا، أو معرفة كان حالاً منها. ومنهم من ذهب إلى أن ذلك الفعل أو الاسم هو في موضع المفعول الثـاني لسمع، وجعل سمع مما يعدى إلى واحد إن دخل على مسموع وإلى اثنين إن دخل على ذات، وهذا هو مذهب أبي علي الفارسي"[166].

وجاءت الجملة الحالية الفعلية ذات الفعل المضارع في حديث رسول الله (ﷺ) المـروي عـن أسامة بن زيد، قال: **(أشرف النبي (ﷺ) على أُطم من آطام المدينة، فقال (ﷺ): ((هل ترون ما ارى؟)) قالوا: لا. قال: ((فإني لأرى الفتن تقع خِلال بيوتكم كوقع المطر)).**

قال القاري[167] نقلاً عن الطيبي[168]: "قوله (ﷺ) (تقع) يحتمل أن يكون مفعولاً ثانياً، والأقرب إلى الذوق أن يكون (حالاً) والرؤية بمعنى النظر، أي كشف لي فأبصرها عياناً".

ويبدو أن سياق الحديث بما في قوله: (أشرف) أي: "نظر من مكان مرتفع"[169]: (وأُطم) وهـو البناء المرتفع والحصن، وجمعه آطام[170]. ثم سؤاله الصحابة: هل ترون ما أرى؟، يرجّح أن تكـون الرؤية بصرية رؤية عين "بأن تكون مُثّلت له الفتن حتى رآها كما مُثّلت لـه الجنـة والنـار حتـى رآهما"[171]. فحالة التصوير الوصفي والتجسيد ترجّح الرؤية البصرية.

وبما أن (رأى) بمعنى (أبصر) نحو: رأى زيد عمرا متعدية إلى مفعول واحد[172]. فتكون الفتن مفعول (رأى) وجملة (تقع) حالاً.

حيث شبّه (ﷺ) سقوط الفتن وكثرتها بسقوط كثرة القطر وعمومـه، ووجـه التشـبيه العمـوم والكثرة[173]، وهذا من علامات النبوة لإخباره بما سيكون.

ورجّح القاري[174] إعراب الجملة على الحال لدى وقوفه عند الحديث المروي عن النعمان بـن بشير، قال: **(ألستُم في طعام وشراب ما شئتم؟ لقد رأيت نبيكم (ﷺ) وما يجد من الدقل ما يملأُ بطنه).**

فبيّن أن المعوّل في إعراب جملة: (وما يجد من الدقل) الحالية. وعرض الطيبي[175] احتمـالين في اعرابها: الحال، وإن كانت الرؤية بمعنى العلم، فهو مفعول ثانٍ، وأدخل الواو تشبيهاً بخبر كـان واخواتها على مذهب الاخفش والكوفيين.

وعرض المباركفوري[176] احتمالي الطيبي وترجيح القاري من غير أن يبدي رأيه.

والدَقَل بفتحتين "هو رديء التمر ويابسه، وما ليس له اسم خاص، فتراه ليبسه ورداءته لايجتمع، ويكون منثوراً"[177].

"والكلام فيه تعيير وتوبيخ، ولذلك تبعه بقوله (لقد رأيت نبيكم) واضافة إليهم للالزام حين لم يقتدوا به (عليه السلام) في الاعراض عن الدنيا، ومستلذاتها، وفي التقليل لمشتهياتها من مأكولاتها ومشروباتها"[178].

فرجّح القاري الإعراب على الحال على أن الرؤية بصرية. فيكون النعمان بن بشير رأى النبي (ﷺ) وحاله كذا.

وجاءت (الجملة الاسمية) خبرها مضارع حالاً في الحديث المروي عن الحسن مرسلاً، قال: قال رسول الله (ﷺ): **(من جاءه الموت وهو يطلب العلم ليُحيي به الإسلام، فبينه وبين النبيين درجة واحدة في الجنة).**

فبيّن القاري[179] أن جملة (وهو يطلب العلم) حال من المفعول في جاءه، أي من أدركه الموت في حال استمراره في طلب العلم ونشره ودعوة الناس إلى الصراط المستقيم؛ لإحياء الدين عمّا اندرس من قواعده واحكامه ببنائها، لا لغرض فاسد من المال والجاه.

فجاء الخبر مضارعاً للدلالة على التجدد والحدوث في طلب العلم.

يقول عبدالقاهر الجرجاني[180]: إن قولنا: "زيد ها هو ذا ينطلق، فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءاً جزءاً وجعلته يزاوله ويزجّيه".

وجاءت جملة الحال اسمية منسوخة بـ(ليس) في الحديث المروي عن عبادة بن الصامت، قال: **(قلت: يارسول الله! رجل أهدى إليّ قوساً، ممن كنت أعلمه الكتاب والقرآن، وليست بمال فأرمي عليها في سبيل الله. قال (ﷺ): ((إن كنت تحب أن تطوق طوقاً من نار فاقبلها)).**

فقوله: (ليست بمال) أي عظيم. الجملة حال. ولا يجوز أن يكون من (قوساً)؛ لأنها نكرة صرفة، فيكون حالاً من فاعل أهدى، أو من ضمير المتكلم، يريد أن القوس لم يعهد في التعارف أن تعد من الأجرة، أو ليست بمال أقتنيه للبيع بل هي عدة أرمي عليها في سبيل الله[181]. ووجه الطيبي[182] بمثل ذلك.

ب. الجملة الواقعة مفعولاً به

وهي على أنواع:

1. جملة مقول القول إن لم يُبنَ القول للمجهول، فإن بُني للمجهول كانت الجملة في محل رفع نائب فاعل.
2. الواقعة مفعولاً به ثانياً أو ثالثاً لفعل قلبي.

3. الجملة المعلقة سواء أكان الفعل المعلّق من باب ظن أو غيره مما يصح تعليقه[183].

وجاءت جملة المفعول في الحديث الشريف، عن أبي مسعود الأنصاري، قال لأبي عبدالله، أو قال أبو عبدالله لأبي مسعود: **(ما سمعت رسول الله (ﷺ) يقول في (زعموا؟) قال: سمعت رسول الله (ﷺ) يقول: ((بئس مطيّةُ الرجل)).**

بين القاري[184] أن جملة (بئس مطية الرجل) مفعول يقول.

وفي الحديث المروي عن عبدالله بن عمر، قال: **(اشتكى سعد بن عبادة شكوى له، فأتاه النبي (ﷺ) يعوده مع عبدالرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وعبدالله بن مسعود، فلمّا دخل عليه وجده في غاشية، فقال: ((قد قضى؟)) قالوا: لا يا رسول الله ! فبكى النبي (ﷺ)، فلمّا رأى القوم بكاء النبي بكوا، فقال: ((ألا تسمعون؟ إن الله لا يعذب بدمع العين ولا بحزن القلب، ولكن يعذب بهذا)) وأشار إلى لسانه ((أو يرحم، وإن الميت ليعذب ببكاء اهله)).**

فبين القاري "أن جملة (ان الله) بكسر الهمزة استئناف أو بيان للمقول المقدّر، وفي نسخة بفتح الهمزة على أنه مفعول به"[185].

الخاتمة

الحمد لله الذي أتم عليّ نعمته بأن توصلت إلى هذه المرحلة من العمل وها أنا في هذا المقام أعرض عصارة ما توصلت إليه خلال دراستي بناء الجملة في كتاب مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لعلي بن سلطان القاري (ت 1014 هـ).

لقد كان لفهم الأحاديث الشريفة وتحديد معناها أثر في توجيه الجمل وبيان نوعها، كما في حديثه (ﷺ): **(المؤمن للمؤمن كالبنيان يشدّ بعضه بعضاً)، ثم شبّك بين أصابعه).** إذ بيّن القاري أن توجيه جملة (يشد بعضه بعضاً) على الإستئناف أظهر من الحال أو الصفة، لبيان وجه الشبه بين المؤمنين، وجسّد هذا القول (ﷺ) بتشبيكه بين أصابعه الشريفة لترسيخ هذه الصورة في ذهن المتلقي.

الهوامش:

(1) : مقاييس اللغة: 481/1.
(2) : لسان العرب: 135/13.
(3) : في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي: 31.
(4) : الجمل التي لا محل لها من الاعراب في القرآن الكريم – دراسة نحوية –، طلال يحيى ابراهيم: 22.
(5) التعريفات: 20.
(6) الكتاب: 23/1.
(7) شرح المفصل: 73/1.
(8) في بناء الجملة العربية: 185.
(9) : من أسرار اللغة، د. ابراهيم انيس: 261.
(10) : مغني اللبيب: 37/2، وفي بناء الجملة العربية: 48.
(11) : الجمل التي لا محل لها من الاعراب في القرآن الكريم: 24–27.
(12) : العلامة الاعرابية في الجملة العربية بين القديم والحديث، د. محمد حماسة عبداللطيف: 78–109.
(13) : في بناء الجملة: 41–42.
(14) : مغني اللبيب: 41/2، وهمع الهوامع: 36/1–37.
(15) نظام الربط والارتباط: 161.
(16) : م.ن: 152.
(17) : بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف في الصحيحين، د. عودة خليل أبو عودة: 641.
(18) : التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، د. محمود عكاشة: 119.
(19) مرقاة المفاتيح: 69/4، و: الكاشف: 348/3.
(20) : تحفة الاحوذي: 50/4.
(21) : الايضاح، القزويني: 99/1–100.
(22) : الجملة العربية تأليفها واقسامها، د. فاضل السامرائي: 162.
(23) دلائل الاعجاز: 141/1–142، و: الوظائف الدلالية للجملة العربية، د. محمد رزق شعير: 87.
(24) الكليات: 140.
(25) مرقاة المفاتيح: 108/4.
(26) الكاشف: 370/3.
(27) التيسير بشرح الجامع الصغير: 529/1.
(28) مرقاة المفاتيح: 22/5، و: موضع آخر للعدول من الجملة الفعلية إلى الاسمية: 189/4.
(29) : الكاشف: 278/4.
(30) : عمدة القاري: 146/12، 31/20.
(31) : فتح الباري: 489/4، 57/9.

(32) : الجملة العربية تأليفها واقسامها: 164-165.
(33) : روح المعاني: 94/12.
(34) : الحديث النبوي من الوجهة البلاغية: 429.
(35) : في بناء النص ودلالته، مريم فرنسيس: 95.
(36) : عمدة القاري: 299/12.
(37) : مرقاة المفاتيح: 142/6.
(38) : فيض القدير: 42/6.
(39) : الحديث النبوي الشريف من الوجهة البلاغية، د. كمال عزالدين: 352.
(40) : مرقاة المفاتيح: 160/3-161.
(41) شرح الرضي على الكافية: 2/ 401.
(42) : الأمالي النحوية: 74/4.
(43) الضمائر في اللغة العربية، د. محمد عبد الله جبر : 12.
(44) : شرح الرضي على الكافية: 406/2، والبرهان في علوم القرآن: 30/4.
(45) : الكتاب: 6/2.
(46) معاني القرآن وإعرابه: 248/4.
(47) : همع الهوامع: 263/1.
(48) : مرقاة المفاتيح: 477/1.
(49) : الكاشف: 454/1-455.
(50) : شرح التسهيل: 154/1، وهمع الهوامع: 263/1.
(51) : مرقاة المفاتيح: 356/7-357.
(52) : النهاية في غريب الحديث: 112/5.
(53) الكاشف: 349/7.
(54) : تحفة الاحوذي: 243/5.
(55) : شرح الرضي على الكافية: 5/2.
(56) مرقاة المفاتيح: 188/4.
(57) عمدة القاري: 38/23.
(58) البرهان في علوم القرآن: 42/4.
(59) الكشاف: 655.
(60) الكشاف: 1025.
(61) معاني القرآن واعرابه: 227/3.
(62) مرقاة المفاتيح: 22/5.
(63) الكاشف: 280/4.
(64) : شرح التسهيل: 154/1، وهمع الهوامع: 263/1.
(65) مرقاة المفاتيح: 266/8.

(66) : شرح الزرقاني: 347/4.
(67) : تحفة الاحوذي: 383/5.
(68) : الاصول في النحو: 62/2-63، و شرح ابن يعيش: 229/1-230، و شرح الرضي: 44/2، 142، 98/4، وارتشاف الضرب: 1617/4-1619، والاشباه والنظائر: 21/2-24.
(69) الكتاب: 11/3.
(70) الجمل التي لا محل لها من الاعراب: 32.
(71) : مغني اللبيب: 43/2-67.
(72) : مغني اللبيب: 67/2-82.
(73) : ارتشاف الضرب: 1617/4، والاشباه والنظائر: 24/2.
(74) مغني اللبيب: 43/2.
(75) :إعراب الجمل واشباه الجمل: 34، والجمل التي لا محل لها من الاعراب: 39-77، و من أسرار الجمل الإستئنافية: 34.
(76) الشرط في القرآن على نهج اللسانيات الوصفية، د. عبدالسلام المسدي: 147.
(77) : مغني اللبيب: 143/2.
(78) : الايضاح: 149-150.
(79) : علم المعاني، بسيوني فيود: 456-458.
(80) : مغني اللبيب: 43/2.
(81) : جواهر البلاغة، أحمد الهاشمي: 206-208.
(82) النحو الوافي، عباس حسن: 390/4.
(83) : مرقاة المفاتيح: 169/5.
(84) الكاشف: 7/5-8.
(85) : تحفة الاحوذي: 338/9.
(86) من أسرار الجملة الاستئنافية: 78.
(87) شرح الاعراب عن قواعد الاعراب: 145.
(88) مرقاة المفاتيح: 95/7.
(89) : إعراب الحديث النبوي: 212-213.
(90) الكاشف: 124/7-125.
(91) : شرح النووي: 55/2.
(92) : عمدة القارئ: 187/2.
(93) : شواهد التوضيح والتصحيح: 139
(94) : إعراب الحديث النبوي: 212-213، و عمدة القاري: 2/ 187.
(95) : أكمال المعلم: 1/ 324.
(96) فتح الباري: 27/13.
(97) تحفة الاحوذي: 362/6.
(98) من أسرار الجملة الاستئنافية: 60.

(99) مرقاة المفاتيح: 337/2.
(100) : الكاشف: 247/2.
(101) : عون المعبود: 50/4.
(102) : ارتشاف الضرب: 372/2، ومن أسرار الجملة الاستئنافية: 334.
(103) : الكشاف: 446.
(104) مرقاة المفاتيح: 166/9.
(105) : تحفة الأحوذي: 47/6.
(106) الكواكب الدراري: 398/10.
(107) : فتح الباري: 450/10.
(108) من أسرار الجملة الاستئنافية: 344.
(109) : التيسير بشرح الجامع الصغير: 451/2، وفيض القدير: 252/6.
(110) : القرائن الدلالية في الحديث النبوي الشريف: 60.
(111) مغني اللبيب: 47/2.
(112) شرح الرضي على الكافية: 98/4.
(113) : المقتضب: 11/2.
(114) البرهان في علوم القرآن: 56/3.
(115) مغني اللبيب: 47/2، و: في بناء الجملة العربية: 111.
(116) : خزانة الأدب وغاية الارب، ابن حجة الحموي: 280/2.
(117) : في بناء الجملة العربية: 112-113.
(118) مرقاة المفاتيح: 146/5.
(119) الكاشف: 400/4.
(120) الباب في علل البناء والإعراب: 1 / 285.
(121) : شرح ابن عقيل: 2/ 244.
(122) : فتح الباري: 212/11.
(123) عمدة القاري: 28/23.
(124) المصدر نفسه: 46/5.
(125) مرقاة المفاتيح: 245/1.
(126) : الكاشف: 1 / 237.
(127) : فتح الباري: 478/11.
(128) : عمدة القاري: 130/15.
(129) : عون المعبود: 310/12.
(130) : تحفة الأحوذي: 285/6.
(131) مرقاة المفاتيح: 335/7.
(132) : الكاشف: 329/7-330.

(133) : شرح الزرقاني: 3 / 46.
(134) السبعة في القراءات، ابن مجاهد : 204/1.
(135) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه: 108/1.
(136) روح المعاني: 135/3.
(137) شرح النووي على مسلم: 22/13.
(138) : فتح الباري: 120/6.
(139) : عمدة القاري: 100/14.
(140) : تحفة الاحوذي: 243/5.
(141) في بناء الجملة العربية: 305.
(142) الأصول: 431/1.
(143) مغني اللبيب: 63.
(144) شرح جمل الزجاجي: 182/1.
(145) مرقاة المفاتيح: 261/6.
(146) الكاشف: 263/6.
(147) مرقاة المفاتيح: 530/6.
(148) الكشاف: 130، و: الكاشف: 25/7.
(*) الشمني هو أحمد بن الحسن بن علي الشمني محدّث مفسّر نحوي، له: شرح المغني لابن هشام، ومزيل الخفا عن الفاظ الشفا، ت 872 هـ. الاعلام: 219/1.
(149) الكاشف: 25/7.
(150) النهاية في غريب الحديث: 425/1.
(151) سنن النسائي الكبرى: 3 / 126.
(152) : فتح الباري: 613/11.
(153) : شرح ابن عقيل: 350/2.
(*) وردت في المرقاة: السادس.
(154) مرقاة المفاتيح: 520/9.
(155) فتح الباري: 527/11.
(156) مرقاة المفاتيح: 343/7.
(157) : مغني اللبيب: 67/2-82.
(158) الجملة العربية تأليفها واقسامها: 225.
(159) : إعراب الجمل واشباه الجمل: 139.
(160) شرح المفصل: 26/2.
(161) شرح المفصل: 24/2.
(162) : م.ن: 26/2-27.
(163) مرقاة المفاتيح: 532/2.

(164) الكاشف: 382/2.
(165) : التبيان في إعراب القرآن: 321/1.
(166) البحر المحيط: 148/3.
(167) مرقاة المفاتيح: 17/10.
(168) الكاشف: 57/10.
(169) فتح الباري: 95/4، عمدة القاري: 242/10.
(170) : غريب الحديث، ابن قتيبة: 286/2.
(171) فتح الباري: 95/4.
(172) : شرح ابن عقيل: 52/2.
(173) الكواكب الدراري: 231/5، 59/12.
(174) : مرقاة المفاتيح: 107/8.
(175) : الكاشف: 160/8.
(176) : تحفة الاحوذي: 34/7.
(177) النهاية في غريب الحديث: 127/2.
(178) تحفة الاحوذي: 34/7.
(179) مرقاة المفاتيح: 464/1.
(180) دلائل الاعجاز: 141/1.
(181) مرقاة المفاتيح: 166/6.
(182) الكاشف: 172/6.
(183) : مغني اللبيب: 68/2-74، والجملة العربية تأليفها واقسامها: 198.
(184) مرقاة المفاتيح: 27/9.
(185) مرقاة المفاتيح: 180/4.

ثبت المصادر والمراجع

1. ابن الأجدابي، كفاية المتحفظ وغاية المتلفظ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1995.
2. ابن الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1992.
3. ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001، ج6، ص203.
4. ابن سيده، المخصص، تحقيق: خليل مطران، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، ج4.
5. ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ط1، 1979، ج6.
6. ابن قتيبة، أدب الكاتب، تحقيق: محمد الدالي، دار العلوم الإنسانية، ط1، 2006.

7. ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، دار المعارف، ط3، ج4.
8. أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، تحقيق: محمد إبراهيم، دار الجيل، ط2، 1992.
9. ارتشاف الضرب من لسان العرب: أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت 745 هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: الدكتور رجب عثمان محمد، مراجعة: الدكتور: رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط1، (1418 هـ / 1998م).
10. الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، راجعهُ وقدّم له: الدكتور فايز ترحيني، دار الكتاب العربي– بيروت، ط2، (1993م).
11. الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت 316 هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالحسين محمد الفتلي، مؤسسة الرسالة – ببيروت، ط3، (1408 هـ / 1988م).
12. إعراب الجمل وأشباه الجمل: الدكتور فخرالدين قباوة، دار الأوقاف الجديدة – بيروت، ط4، (1983م).
13. الآمالي ابن الحاجب: أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت646هـ)، تحقيق: الدكتور عدنان صالح جعفر، نشر وتوزيع دار الثقافة (قطر– الدوحة)، ط1، (1406هـ/ 1986م).
14. أنوار كواكب أنهج المسالك بشرح موطأ مالك المشهور بشرح الزرقاني على موطأ مالك: محمد بن عبدالباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهري المالكي (ت 1122 هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، (1411 هـ).
15. الإيضاح في علوم البلاغة: جلال الدين محمد بن عبدالرحمن بن عمر الخطيب القزويني (ت 739 هـ)، تحقيق: الشيخ بهيج غزاوي، دار إحياء العلوم – بيروت، ط4، (1419 هـ / 1998م).
16. البحر المحيط في التفسير: أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت 745 هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، شارك في التحقيق: الدكتور زكريا عبدالمجيد النوقي، والدكتور أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، (1422 هـ – 2001م).
17. البرهان في علوم القرآن: أبو عبدالله محمد بن بهادر بن عبدالله الزركشي (ت 749 هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة – بيروت، (1391 هـ).
18. بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف في الصحيحين: الدكتور عودة خليل أبو عودة، دار البشير – عمّان، ط2، (1414 هـ / 1994م).
19. التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه– مصر، (د.ت).
20. تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي: أبو العلي محمد بن عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفوري (ت 1353 هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، (د.ت).
21. التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة (دراسة في الدلالة الصوتية، والصرفية، والنحوية والمعجمية): الدكتور محمد عكاشة، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط1، (1426 هـ / 2005م).

22. التعريفات: أبو الحق علي بن محمد بن علي المعروف بـــ(السيد الشريف الجرجاني) (ت 816هـــ)، تحقيق: ابراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي – بيروت، ط1، (1405 هـــ).
23. التيسير بشرح الجامع الصغير: زين الدين محمد بن عبدالرؤوف المناوي (ت 1029 هـــ)، مكتبة الإمام الشافعي – الرياض، ط3، (1408 هـــ / 1988م).
24. الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، دار الكتب العلمية، ط2، 2005.
25. الجمل التي لا مجل لها من الإعراب في القرآن الكريم: الدكتور طلال يحيى الطوبجي، دار دجلة–عمان، (2007م).
26. الجمل التي لا مجل لها من الإعراب في القرآن الكريم: الدكتور طلال يحيى الطوبجي، دار دجلة–عمان، (2007م).
27. الجوهري، الصحاح، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط4، 1990، ج2.
28. الحجة في القراءات السبع: الحسن بن أحمد بن خالويه، (ت 370 هـــ)، تحقيق: الدكتور عبدالعال سالم مكرم، دار الشروق – بيروت، ط4، (1401 هـــ).
29. الحديث النبوي الشريف من الوجهة البلاغية: الدكتور كمال عزالدين، دار اقرأ – بيروت، ط1، (1404 هـــ / 1984م).
30. الحديث النبوي الشريف من الوجهة البلاغية: الدكتور كمال عزالدين، دار اقرأ – بيروت، ط1، (1404 هـــ / 1984م).
31. خزانة الأدب وغاية الأرب: تقي الدين أبو بكر علي المعروف بـــ(ابن حجة الحموي) (ت 837هـــ)، تحقيق: عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال – بيروت، ط1، (1987م).
32. خلف الأحمر، مجموعة من أقوال الأعراب، نقلاً عن الجوهري في الصحاح، ج2.
33. الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبـــراهيم الســـامرائي، دار ومكتبـــة الهلال، بيروت، ط1، 1994، ج5.
34. دلائل الاعجاز: عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني (ت 471 هـــ)، تحقيق: الدكتور محمد التنجي، دار الكتاب العربي – بيروت، ط1، (1415 هـــ / 1995م).
35. الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق: صفوان داوودي، دار القلم، دمشق، 2009.
36. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: شهاب الدين أبو الفضل السيد محمود الآلوسي البغدادي (ت 1270 هـــ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، (د.ت).
37. الزمخشري، أساس البلاغة، دار الفكر، د.ط، د.ت.
38. الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل، دار المعرفة، بيروت، د.ط، د.ت، ج1.
39. السبعة في القراءات: أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي (ت 324 هـــ)، تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، ط2، (1400 هـــ).
40. شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد): جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك (ت 672 هـــ)، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، (1422 هـــ / 2001م).

41. شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (643 هـ)، تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية – القاهرة، (د.ت).
42. الشرط في القرآن الكريم على نهج اللسانيات الوصفية: الدكتور عبدالسلام المسدّي، بالأشتراك مع عبد الهادي الطرابلسي، الدار العربية للكتاب– ليبيا، (1985م).
43. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن محمد بن مالك الطائي الجياني الشافعي، تحقيق: الدكتور طه محسن، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، المكتبة الوطنية – بغداد، (1985م).
44. الضمائر في اللغة العربية: الدكتور محمد عبدالله جبر، دار المعارف، ط1، (1983م).
45. العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: الدكتور محمد حماسة عبداللطيف، مكتبة أم القرى– الكويت، ط1، (1984م).
46. عمدة القاري شرح صحيح البخاري: بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت 855 هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، (د.ت).
47. غريب الحديث: أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد بن علي بن الجوزي (ت 597 هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالمعطي أمين القلعجي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، (1405 هـ / 1985م).
48. غريب الحديث: أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: الدكتور عبدالله الجبوري، مطبعة العاني – بغداد، ط1، (1397 هـ).
49. الفارابي، ديوان الأدب، تحقيق: أحمد مختار عمر، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ط1، 2003، ج2.
50. في النحو العربي – نقد وتوجيه: الدكتور مهدي المخزومي، منشورات المكتبة العصرية – (صيدا – بيروت)، ط1، (1964م).
51. في بناء الجملة العربية: الدكتور محمد حماسة عبداللطيف، دار القلم – الكويت، ط1، (1402 هـ / 1982م).
52. في بناء النص ودلالته، محاور الإحالة الكلامية: مريم فرنسيس، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية– دمشق، ط1، (1988م).
53. فيض القدير شرح الجامع الصغير: زين الدين محمد بن عبدالرؤوف المناوي، المكتبة التجارية الكبرى – مصر، ط1، (1356 هـ).
54. القرائن الدلالية في الحديث النبوي الشريف: الدكتورة: هناء محمود شهاب، بحث منشور في مجلة التجديد، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، العدد العشرون، (2006م).
55. الكاشف عن حقائق السنن: الحسين بن محمد بن عبدالله الطيبي (ت 743 هـ)، اعتنى به وعلّق عليه: أبو عبدالله محمد علي سمك، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، (2001م).
56. معاني القرآن وإعرابه: أبو اسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت 311هـ)، شرح وتحقيق: الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، خرج أحاديثه: الأستاذ علي جمال الدين محمد، دار الحديث – القاهرة، (1425هـ/ 2004م).

57. المعلم بفوائد مسلم: الإمام أبو عبدالله محمد بن علي بن عمر المازري (ت 536 هـ)، تقديم وتحقيق: محمد الشاذلي النيفر، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط2، (1992م).
58. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد ابن عبدالله بن هشام الأنصاري (ت 761 هـ)، خرج آياته وعلّق عليه: أبو عبدالله علي عاشور الجنوبي، دار احياء التراث العربي– بيروت، ط1، (1421هـ/2001م).
59. المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285هـ)، تحقيق: الدكتور محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب – بيروت، (1963م).
60. المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، المشهور بـ(شرح النووي على صحيح مسلم): محيي الدين يحيى بن شرف النووي الدمشقي الشافعي (ت 676 هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط2، (1392 هـ).
61. المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، المشهور بـ(شرح النووي على صحيح مسلم): محيي الدين يحيى بن شرف النووي الدمشقي الشافعي (ت 676 هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط2، (1392 هـ).
62. نظام الربط والارتباط في تركيب الجملة العربية: الدكتور مصطفى حميدة، مكتبة لبنان، الناشرون – بيروت، الشركة المصرية العالمية للنشر – لونجمان، (1997م).
63. النهاية في غريب الحديث والأثر: ابو السعادات المبارك بن محمد الجزري المعروف بـ(ابن الاثير) (ت 606هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية – بيروت، (1399 هـ / 1979م).
64. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.